

الدرس التاسع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- لربما كانت المجالس متتابعةً، حتى انتهينا إلى مسائل الحجب، وأشرنا في عُجالةٍ سريعةٍ الحجب بالوصف، والحجب بالشخص، وحجب الحرمان، وحجب النقصان، وأشرنا إلى جملةٍ من المسائل المتعلقة بذلك. بين يدي هذا الحديث أيها الإخوة أيضاً، ربما ذكرنا في المجلس الماضي، أصحاب الثلث، وأصحاب الثلثين، وأصحاب السدس، وأصحاب النصف، والرابع، والثلثين، في أثناء ذلك وردت إليَّ رسالةٌ لطيفةٌ، وهذه الرسالة لها معنىٌ جميلٌ، ولا بد لكل طالبٍ أن يكون ملاحظاً لمثل هذا، فإننا في معرض ذكرنا لأصحاب الفروض، يقول من أرسل الرسالة: أننا ذكرنا أن أصحاب السدس خمسةٌ، وهم سبعةٌ، فنسينا أن نذكر بعضهم.
- فعلى كل حالٍ، صحيحٌ أنهم سبعةٌ، بنت الابن، والأم، والجدة، والأب، والجد، والأخ لأُم، والأخت لأُم، والأخت لأب، كلهم أصحاب السدس، لكن ليس هذا هو محل الحديث، محل الحديث أنه ينبغي لطالب العلم في تلقيه للعلم أن يكون متأملاً، فلا يتلقى كل ما يُلقى إليه، وكأنه شيءٌ صحيحٌ ثابتٌ، فإن المدرس يغفل، وإن المدرس يجهل، وإن الخطأ يحصل، وإن الفوات يتكرر، فإذا لم يكن لطالب العلم تمحيصٌ ونظرٌ، تدقيقٌ وتأمُّلٌ، يكمل به المعلومة، ويتفحص به الحقيقة، ويراجع فيه ما يكون من النقص، فإنه لا يؤتى العلم، ولا يؤتى العلم إلا من كان مراجعاً مدققاً مُكَمِّلاً، وهذا شأن الطالب، فمن أراد تحصيلاً للعلم، فإنما هو بالتدقيق والتنقيب والبحث والتحصيل والتكميل، فهنا تأخذ المعلومة كاملةً، وهنا تأخذها وفيها شيءٌ من النقص، فتكمِّلها، وهنا تأخذها وفيها شيءٌ من الوهم، فتحْتَاج إلى تثبيتها، والتأكد منها، وتأخذ المعلومة ولماً تتضح لك، إما لعيٍّ، لم يستطع المدرس أن يوصلها ويفهمك إيها، وإما لأن الطالب جرى عنده شيءٌ من الثقل، إما لطول اليوم، أو لكثرة الدروس، أو لصعوبة المسألة، أو لشيءٍ من ذهول قلبه، فلا بد من حاجةٍ إلى الترميم، حاجةٍ إلى التكميل.
- إذا وصلت إلى هذه المرتبة، فاعرف أنك في طريق العلم سائرٌ، وأما إذا كنت تتلقى ما يُلقى إليك، وتترك ما سوى ذلك، فإن هذا إنما تزيد شيئاً قليلاً في هذا الباب، ولا تؤتى باب العلم، الذي به الكمال، ولذلك كان من صفة ابن عباس أن له لساناً سنوياً، فبالسؤال، والمناقشة والمراجعة يكمل للإنسان العلم.

- وكما قلنا قبل قليلٍ من أننا بدأنا في باب الحجب، وأشار المصنف -رحمه الله تعالى- على ما في هذا الكتاب من الاختصار إلى شيءٍ من حجب الأشخاص، وأيضًا بإشاراتٍ لطيفةٍ، ليس فيها كثير تفصيلٍ، نحن نَهْنأ على ذلك في شروط الإرث، وأصحاب الفروض، وكيفية تحقق استحقاقه لفرضٍ أو النزول إلى فرضٍ آخرٍ، بما يتبين معه الحرمان من النقصان ونحوه، لكن هذا زيادة تأكيدٍ وتوضيحٍ، فنعرض له مكملاً لما ذكرناه سابقاً، ثم ننتقل بعد ذلك إلى باب العصبات، وهو من الأبواب المهمات.

{بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، قال المصنف -رحمه الله وإيانا-: ويسقط ولد الأم بأربعة: بالولد ذكرًا أو أنثى، وولد الابن والأب والجدة.}

- إذا قلنا: ولد الأم، فكما تقدّم معنا أن ولد الأم هو الأخ للأمّ، يُقال ولد الأم لماذا؟ ليشمل الأخ والأخت للأمّ؛ لأن إرثهما واحدٌ، ولا يختلفان، فمادام أنه كذلك، فإنه دائماً يعبرُ بعبارةٍ تشملهما، فلا يُحتاج إلى شيءٍ من التفصيل، ولأنك لو ذكرت الأخ للأمّ، والأخت للأمّ، فقد يُظنُّ أن بينهما شيءٌ من الاختلاف في أحكام توارثهما، فعبرَ بولد الأم على الرجل والأنثى من الإخوة للأمّ؛ لأن أحكامهما واحدة، وحتى لا يُظنَّ أن بينهما اختلافٌ أو افتراقٌ.
- فقال: "ويسقط ولد الأم"، إذن، هذا بيان ما يُحجب به ولد الأم من الإرث بالكلية، فيقول: "بالولد ذكرًا أو أنثى"، وهذا ما كنا قد عبّرنا عنه في شروط إرث ولد الأم: عدم الفرع الوارث، سواءً في إرثهما لفرض السدس، أو إرثهما لفرض الثلث، أليس كذلك؟
- فإذا، إذا وُجد في المسألة ابنٌ للميت، أو بنتٌ له، فإن الأخ للأمّ يكون ساقطاً، أو ولد الابن، فولد الابن، يعني: بنت ابنٍ، أو ابن ابنٍ، بنت ابن ابنٍ، أو ابن ابنٍ، فكلهم يُسقطون الأخ للأمّ، كما ذكرنا في تعريف الفرع الوارث، من أنه ولد الميت، وولد الابن وإن نزل بمحض الذكورية.
- والأب والجدة، وذلك لأن إرث الأخ للأمّ كلاله، يعني مع عدم وجود الأصل، وعدم وجود الفرع، فإذا وجد في المسألة أبٌ للميت، أو جدٌّ وارثٌ، يُعبرُ بالجد، والمقصود بالجد الوارث، الجد الصحيح، الذي ليس بجديٍّ فاسدٍ، وقد ذكرنا من هو الجد الفاسد في باب الموارث، أو عند الفرضيين، وهو: من أدلى بأنثى بين ذكرين.
- هنا سنعرض للأمثلة، لكن على شيءٍ من الاستعجال؛ حتى لا يضيع الوقت، أو استثماراً للوقت، لنتمكن من الانتهاء من المنهج -بإذن الله جلّ وعلا-.
- هذه المسألة أمامكم فيها: أمّ، وزوجةٌ، وبنتٌ، وأخٌ للأمّ، وثلاث أخواتٍ للأمّ.
- الأم هنا تأخذ فرض السدس، لماذا؟ لوجود عددٍ من الإخوة، ولوجود الفرع الوارث. الزوجة تأخذ الثمن؛ لوجود الفرع الوارث. والبنت تأخذ النصف؛ لعدم المعصّب لها، وعدم المشارك لها. الإخوة للأمّ يسقطون، لماذا سقط الإخوة للأمّ؟ لوجود الفرع الوارث.
- عندكم مسألةٌ بعدها، وهي: زوجٌ، وابنٌ، وخمسة إخوةٍ للأمّ.
- الزوج له الربع؛ لوجود الفرع الوارث. والابن له الباقي، والإخوة محجوبون لوجود الابن.

- مثل ذلك المسألة التي بعدها: الزوجة أخذت الثمن، لوجود ابن الابن، وابن الابن يأخذ المال تعصيباً، الأخ لأُمِّ حُجب هنا، لماذا حُجب الأخ لأُمِّ؟ لوجود ابن الابن، فهو أحد من يسقط بهم الأخ لأُمِّ. الإخوة لأُمِّ محجوبون، لماذا؟ لوجود الأب، فإنهم يسقطون بالأب.
- المسألة التي بعدها، جدُّ وثلاثة إخوة لأُمِّ، سقط الإخوة لأُمِّ، لماذا؟ لوجود الجد، فهو رابع من يسقط بهم ولد الأم.

{قال: ويسقط الجد بالأب، وكل جدٍ بمن هو أقرب منه}.

- إذن، هنا بيان ما يسقط به الجد، قبل الذي يسقط به الجد، ما الذي يسقط به الأب؟ الأب لا يسقط كما قلنا: إن الأبوين، والولدين، والزوج أو الزوجة لا يسقطون في مسألةٍ بوجهٍ من الوجوه، إلا أن يكون بهم مانعٌ من موانع الإرث.
- إذن، أما الجد الذي هو أبو الأب فهو يسقط بالأب؛ لأن كل من أدلى بشخصٍ يسقط به، إلا الإخوة لأُمِّ، فإنهم يرثون مع وجود الأم. أليس كذلك؟ ومن أيضاً الجدة أم الأب، فإنها ترث مع وجود الأب، أما قاعدة الموارث عند الفرضيين: أن كل من أدلى بشخصٍ يسقط به، إلا هؤلاء، فإذا الجد يسقط بالأب، فلو وجد في المسألة أبٌ وجدٌ، فالجد ساقطٌ لوجود الأب، وكلُّ جدٍ يُسقط من هو أعلى منه، الجد الأقرب يُسقط الأبعد.
- نأخذ مثلاً: زوجةً، وابنً، وأبً، وأبو أبٍ. الزوجة تأخذ الثمن، الابن يأخذ الباقي تعصيباً، الأب يأخذ السدس، أبو الأب محجوبٌ بالأب.
- هنا: زوجٌ، وأبو أبٍ، وأبو أبي الأب. الزوج يأخذ النصف؛ لعدم الفرع الوارث، أبو الأب له الباقي تعصيباً، أبو أبي الأب ساقطٌ، لم سقط مع أنه جدٌ وارثٌ؟ لوجود مع هو أقرب منه، فالجد يُسقط من هو أبعد منه، يُقال أعلى منه، أو أبعد منه، الأعلى يعني البعيد، لا يُقصد بالأعلى الأقرب، فالتعبير بالأقرب أحسن والأبعد، الأقرب هو أبو الأب، أقرب من أبي أبي الأب، وأبو أبي الأب أبعد من أبي الأب، وهكذا.
- المثال أيضاً الذي بعده مثله، الزوجة لها الثمن، الابن الباقي تعصيباً، أبو أبي الأب كم يأخذ؟
- يأخذ السدس؛ لأن الابن أخذ الباقي.
- أبو أبي أبي الأب محجوبٌ؛ لوجود الجد الأقرب منه. هذه مسألةٌ تكون واضحةً، وهي ختام ما ذكره المؤلف - رحمه الله تعالى - في باب الحجب.
- هو ذكر ما يكون به حجب حرمانٍ، حجب النقصان يتبين من خلال الانتقال من فرضٍ إلى فرضٍ أقلٍ منه، من خلال شروط الميراث، فلا نحتاج إلى تعدادها، وبالمناسبة في الورقة التي كنا قد أشرنا إليها في المجلس الماضي، نحن عرضناها في الموقع، ورتبناها، ففيها كل ما يتعلق بكل الموارث، سواءً كان ذلك أصحاب الفروض، أو التعصيب، أنواع التعصيب، أسباب الإرث، موانع الإرث، الشروط في الموارث كلها، الحجب،

حجب الحرمان، حجب النقصان، جميع التفاصيل في هذه الورثة، وهي موجودة صُمِّمَتْ بتصميمٍ مناسبٍ، وعُرضت لديكم في الموقع، فينبغي للإخوة أن يراجعوها، وفيها معلوماتٌ نافعةٌ، فهي مختصرةٌ لأصول الفرائض كلها في ورقةٍ واحدةٍ، وهي من عمل الشيخ حمد العثمان، وكما قلت لكم، توجد أعمالٌ كثيرةٌ، لكن هذا من الأعمال الجيدة في باب الفرائض.

أبواب العصابات.

{قال المصنف -رحمه الله-: باب العصابات، وهم: كل ذكرٍ يُدلي بنفسه، أو بذكرٍ آخرٍ إلا: الزوج، والمعتقة، وعصابتها}.

- العصابات جمع عصبيةٍ، من العُصبة والتعصب، وذلك أن الإنسان يشد بمن حوله، فهم الذين ينصرونه، وهم الذين يؤازرونه، وهم الذين يشتد بهم كالعصابة التي يتعصب بها، فلأجل ذلك سمي العصبية عصبيةً.
- والعصبية يأتون عصبيةً بأنفسهم، وعصبيةً بغيرهم، ومع غيرهم، وأيضًا العصبية بالسبب.
- أما الإرث بالتعصيب، فقد جاء في كتاب الله -جلَّ وعلا-: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 176] و﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، فهذا إشارةٌ إلى الإرث بالتعصيب.
- وحقيقة الإرث بالتعصيب هو: الإرث بلا تقديرٍ ، فالفرض هو كما مر بنا، الإرث بنصيبٍ مقدَّرٍ شرعًا، أما التعصيب فهو: الإرث بنصيبٍ غير مقدَّرٍ، بل بما بقي، فأحيانًا يأخذ المال كله، وأحيانًا بعضه، وأحيانًا ما يبقى شيءٌ فيسقط، وسيأتي بيان ذلك في معرض كلام المؤلف.
- ودلالة التعصيب في السنة: قول النبي -صلى الله عليه وسلم- في الحديث الذي في الصحيح: «أَلْحَقُوا الْفَرَايضَ بِأَهْلِهَا»، يعني أصحاب الفروض، أعطوا كل واحدٍ فرضه، «فما بقي، فالأولى رجلٍ ذكراً»، والإجماع منعقدٌ على ذلك عند أهل العلم.
- فهنا بدأ المؤلف -رحمه الله تعالى- بالعصبية بأنفسهم، العصبية بالنفس، وهم: كل من يُدلي إلى الميت بنفسه، أو بذكرٍ مثله، ولا يكون بينه وبين الميت أنثى، ولذلك لو أردتم التعداد في هذا، هم: الابن وابنه، والأب وأبوه، والأخ وابنه إلا من أمٍّ، يعني الأخ لأبوين، والأخ لأبٍ، وأبناؤهم، والعم وابنه، إلا من أمٍّ، فالعم من أبٍ، والعم الشقيق وأبناؤهم داخلون في ذلك، فهؤلاء هم جملة العصبية بالنفس، الابن وابنه، الأب وأبوه، الأخ وابنه، والعم وابنه، هؤلاء ثمانية، وتماهم المعتق والمعتقة، لكن هؤلاء عصبيةٌ بالسبب، وهو الولاء «إنما الولاء لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبُ»، فهم ليسوا نسبًا، وإنما بسبب تفضُّلهم بإعتاق هذا الرقيق.
- قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: "إلا الزوج"، فإن الزوج ذكرٌ، ومع ذلك لم يكن عصبيةً، وهذا قد استثنى في الدليل، وعليه إجماعٌ، في أن الزوج لا يرث إلا نصفًا أو ربعًا، بشرطه على ما تقدَّم الإشارة إلى ذلك.

- والمعتقة فإنها أنثى، ونحن قلنا هو كل ذكرٍ، فهذه مستثناة لمجيء الدليل: «**إنما الولاء لمن أعتق**»، فأطلق مع الحصر، فدل على دخول المرأة والرجل فيه سواءً، وسبب الحديث ظاهرٌ في هذا، فإنها لما أراد أن يعتق، واشتروطوا لهم الولاء، فعائشة أعانتها، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**اشتراطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق**»، يعني لعائشة -رضي الله تعالى عنها وأرضاها-، فدل على أن المعتقة داخلةٌ في جملة العسبة.
- فإذاً، وعسباتها، أيضاً عسبة المعتقة، أو المعتق، داخلٌ في العسبة، يعني لو مات ميتٌ، وفيه ابنٌ معتقٌ، أو ابن ابنه، أو ابن معتقةٍ، ابن ابنها، فإنهم يرثون، وهنا تلاحظ أن ابن المعتقة أدلى بأنثى، لكنه مع ذلك هو عسبةٌ، وداخلٌ في اسم العسبة؛ لمجيء الدليل بذلك، وإن كان الأصل: أن العسبة هم الذين يدلون بأنفسهم، أو بذكورٍ مثلهم، لكن هذا مستثنى لمحل الدليل، ولذلك قال: "وعسباتها".
- إذا تبين أن هؤلاء هم العسبة، وقلنا أن العسبة يرثون بغير تقدير، **فكيف نورثهم لو اجتمعوا؟ من الذي يرث منهم؟ ومن الذي لا يرث؟ هل كلهم يشتركون؟ أو نختار منهم بدون ما أصل؟**
- لا، نقول: إن هؤلاء العسبة، وقد بيّن الدليل أولاهم وأحقهم، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**فلأولى رجلٍ ذكرٍ**»، فلأجل ذلك بيّن أهل العلم من هو الأولى بناءً على ما جاء في هذا الدليل.
- إذا أردتم أن تعرفوا هذا، فنحن سنذكره على سبيل التسهيل والترتيب، أهل العلم قسّموا العسبات بالجهة، والدرجة، والقوة. فقالوا: أولى ما يكون من العسبة: هو أقربهم جهةً، أو أسبقهم جهةً، فإن كانوا في الجهة سواءً، فأقربهم إلى الميت، يعني في نفس الجهة، فننظر من الأقرب، إن كانوا في الدرجة سواءً، فأقواهم، فمن كان لأبوين، يقدّم على من كان لأبٍ، فما هذه الجهات؟
- الجهات نقول: بنوة، ثم أبوة، ثم أخوة، ثم بنوهم، ثم عمومة، ثم بنوهم، ثم جهة الولاء.
- جهة البنوة، ثم جهة الأبوة، ثم جهة الأخوة، ثم بنوهم، ثم جهة العمومة، ثم بنوهم، أو العمومة وبنوهم، لكن نقول ثم أحسن؛ حتى إذا جئت في القسمة، تبين أن العم مقدّمٌ على ابن العم، ثم الولاء. هذه هي الجهات.
- فبناءً على ذلك، لو كان عندنا ابنٌ أو ابن ابنٍ، وجهة من الأب أو أبي أبٍ، فنقول: جهة البنوة مقدّمةٌ على جهة الأبوة.
- ولو وجد عندنا مثلاً أبٌ، أو أبي أبٍ، وإخوةً، فالأب أو أبي الأب مقدّمٌ على الإخوة، وهذا مبنيٌّ على أن الجد يُسقط الإخوة، أما إذا قلنا يُشركون، فنرجع إلى ما تقدّم دراسته في باب الجد مع الإخوة.
- ثم إذا وجد عندنا مثلاً أخوةً، أخٌ من أبوين، مع عمٍّ، فنقول: جهة الأخوة مقدّمةٌ على جهة العمومة.
- لو عندنا ابن أخٍ لأبٍ، وعم، فنقول: ابن الأخ مقدّمٌ؛ لأن جهة الأخوة، وجهة الأخوة أسبق من جهة العمومة، وجهة العمومة أسبق من الولاء، فإذا وجد عندنا عمٌّ شقيقٌ، أو عمٌّ لأبٍ، أو عمٌّ وجدٌ شقيقٌ، أو لأبٍ، أو ابن عمٍ جدٍّ، فهو مقدّمٌ على المعتق، أو المعتقة، أو أبناؤهم، عصبته المتعصبون بأنفسهم.

- فإذاً، هذه هي الجهات، أول ما ننظر بالجهة، فمن كان أسبق جهةً، فهو أحق بالتعصيب، فيرث والباقي يسقط.
- لو وجد عندنا الآن ابن ابن، وابن ابن ابن، وابن أخ شقيق، من المقدم؟ ابن الابن، هو الذي يأخذ المال تعصيباً، وابن الأخ لا يرث، يسقط، لماذا؟ لأن جهة البنوة مقدّمة على جهة الأبوة، أسبق، ما تقول أقوى، الأحسن تقول: أسبق في استحقاق أقدم جهة أو أسبق جهة على الأخوة.
- لو كان عندنا مثلاً: ابن ابن ابن ابن، وأب. فمن الذي يأخذ المال تعصيباً؟ ابن ابن ابن، فإن جهته جهة البنوة، وجهة البنوة مقدّمة في التعصيب على الأبوة.
- لو كان عندنا أبو أب، وعم شقيق. فنقول: أبو الأب جهة الأبوة، وجهة الأبوة مقدّمة على أسبق على جهة العمومة.
- لو كان عندنا: أبو أبي أبي أب، وعندنا عم شقيق. فنقول: جهة الأبوة مقدّمة على العم الشقيق.
- لو كان عندنا مثلاً: ابن ابن ابن ابن أخ لأب، وعندنا عم شقيق. فمن المقدم؟ ابن ابن ابن أخ لأب؛ لأن جهته سابقة على جهة العمومة. إذن، هذا هو الجهة.
- ننتقل إذا كانوا في جهة سواء، فأقربهم من الميت، في الدرجة، فأقربهم درجةً، فعندنا مثلاً كلهم سيكونون جهة الأبناء، ابن وابن ابن، الأقرب من؟ الابن، فابن الابن يسقط. لو كان عندنا ابن ابن، وابن ابن ابن ابن. من الذي يكون مستحقاً للتعصيب؟ هو ابن الابن، ويسقط الآخر؛ لأنه أبعد.
- إذن، إذا كانوا من جهة واحدة، فالنظر إلى الأقرب، مثل ذلك لو كان عندنا أبو أب، وأبو أبي الجد. فمن الذي يأخذ المال تعصيباً؟ أبو الأب.
- لو كان عندنا مثلاً: ابن ابن أخ شقيق، وأخ لأب. الأخوة ثم بنوهم، إذن الأخ لأب، أو الأخ الشقيق أقرب من ابن ابن أخ، نحن قلنا: ابن ابن أخ شقيق، وأخ لأب، الأخ لأب أقرب.
- لو كان عندنا مثلاً: ابن ابن أخ شقيق، وابن ابن أخ لأب. فنقول: الأخ الشقيق أقوى، هذا في القوة، لكن خلوا القوة قليلاً حتى نصل إليها، فإذاً، الأقرب هو الأقرب منزلةً في الدرجات القرب، وأما مثلها لكم الآن.
- لو كان عندنا مثلاً: عم شقيق، وابن عم لأب، فالعم الشقيق أقرب، لو كان عندنا العكس، ابن عم شقيق، وعم لأب، لو لاحظتم في ما ذكرناه قبل قليل، قلنا العمومة ثم بنوهم، إذن العم لأب أقرب من ابن العم الشقيق، ثم لو كان عم جد شقيق، وابن عم شقيق، هذا عم الجد، ليس عم الميت، عم أبيه، فمن الأقرب؟ ابن العم الشقيق، أو عم الجد الشقيق؟
- ابن العم الشقيق؛ لأن درجته أقرب للميت، هذا بينه وبينه واسطتان، فنحن نقول: الأعمام ثم بنوهم، العم الشقيق، ثم العم لأب، ثم ابن العم الشقيق، ثم ابن العم لأب، ثم عم الجد الشقيق، ثم عم الجد لأب، ثم

ابن عم الجد الشقيق، ثم ابن عم الجد لأبٍ، ثم عم أبي الجد لأبٍ، ثم ابن عم أبي الجد الشقيق، ثم ابن عم أبي الجد لأبٍ، وهكذا.

- إذا كانوا في جهة فالنظر بالدرجة، لو كان عندنا ابن معتقٍ، وابن ابن معتقٍ. نقول: ابن المعتق أقرب من ابن المعتق، وهكذا.
- إذا كانوا في جهة واحدة، ودرجة واحدة، فالنظر بالقوة، وهذا إنما هو في الإخوة وفي العمومة، يعني إذا كان عمًا لأبٍ، وعمًا شقيقًا، فالأقوى العم الشقيق؛ لأن العم الشقيق يدلي بقرابتين، وأما العم لأبٍ يدلي بقرابة واحدة، فإذا وُجد مثلاً أخٌ شقيقٌ، وأخٌ لأبٍ، فنقول: إنهم وإن كانت الجهة واحدة، والقرب واحدٌ، إلا أن الأخ الشقيق أقوى من الأخ لأبٍ.
- لو وجد عندنا ابن ابن ابن أخٍ شقيقٍ، وابن ابن ابن أخٍ لأبٍ، فنقول: ابن ابن ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن ابن ابن الأخ لأبٍ.
- لكن لو عندنا ابن ابن أخٍ لأبٍ، وابن ابن ابن أخٍ شقيقٍ، فيكون ابن ابن أخٍ لأبٍ أقرب.
- **فإذن، انظر دائماً درجة القُرب مقدّمةً، فإذا كان قُربهم متساوياً، فننظر بالقوة.**
- هذا إذن مثالٌ لما يتعلق بالتقديم في الإرث بالتعصيب، نقول: إذن عندنا الجهات خمسة، هي: البنوة، ثم الأبوة، ثم الأخوة، ثم بنوهم، حتى تعرف، يعني نحن نفصل هذا التفصيل؛ حتى يكون أكثر وضوحاً، ثم العمومة، ثم بنوهم، ثم الولاء الذي هو المعتق والمعتقة، ثم بنوهم.
- هذا بالنسبة للجهات، إذا كانوا من جهة واحدة، فأقربهم درجةً، أقربهم إلى الميت، مثل ما ذكرنا في الأمثلة، فإن كانوا جهةً وقرباً سواءً، فننظر إلى القوة، وهذا إنما يتحقق في الأخوة والعمومة.
- هذا بالنسبة لدرجات التفضيل في هذا، بالنسبة للعصبة، سواءً كانوا عصبةً بالنفس، أو عصبةً بالغير، أو عصبةً مع الغير، هذا وجه إرثهم بالتعصيب، لكن بالنسبة إلى التفاضل بينهم مثل ذلك، يعني لو وجد عندنا أختٌ شقيقةً، مع بنتٍ وابن أخٍ شقيقٍ، فمن الذي يأخذ الباقي تعصيباً؟ الأخت الشقيقة؛ لأن الأخت الشقيقة مع البنت عصبةً، عصبةً مع الغير، وهي أقرب من ابن الأخ الشقيق.
- لو كان مثلاً عندنا ابن ابنٍ، وعندنا ابنٌ وبنتٌ. البنت ترث المال تعصيباً مع الابن، وابن الابن يسقط؛ لأنه أبعد درجةً.
- هذه مهمٌّ أن تعيدوا الأمثلة فيها كثيراً؛ حتى تقوى عندكم، أصعب ما فيها أحياناً الإخوة وبنوهم، والأعمام وبنوهم، فنقول: درجة أعمام الشخص الميت هم أقرب، ثم بنوهم، ثم أعمام أبيه، ثم بنوهم، ثم أعمام جده، ثم بنوهم، وهكذا. فأبناء عم الميت أقرب من أعمام أبيه، وأبناء عم أبيه، أقرب من أعمام جده، وهذا طبعاً في الأعمام الذين هم عصبةً، الذين هم أعمامٌ أشقاءٌ أو من أبٍ، أما الأعمام من أمٍّ، وأبناء العم من أمٍّ، والإخوة من أمٍّ ونحو ذلك، فهم ليسوا من جملة العصبة.

- نأخذ المثال الذي ظهر أمامكم الآن: مات رجلٌ عن: زوجةٍ، وأبٍ، وابنٍ.
- الزوجة من أصحاب الفروض، فتأخذ الربع، لماذا الربع، إذا قلت لكم شيئاً ما تقولون مباشرةً، تردون ورائي، لابد أن تتأكدوا، المسألة فيها ابنٌ، فيها فرعٌ وارثٌ، فإذاً هي أخذت الثمن.
- عندنا الأب والابن كلهم من أصحاب التعصيب، هل يأخذ الأب تعصبياً هنا؟ لا يأخذ تعصبياً، لِمَ لَمْ يأخذ تعصبياً؟ لوجود الابن، فجهة البنوة مقدّمةٌ على جهة الأبوة، فبناءً على ذلك، لم يرث الأب تعصبياً، وورث هنا السدس لماذا؟ لأن الأب لا يسقط بحالٍ، فلذلك لثلاث يسقط ورثناه السدس، ويأخذ الابن الباقي تعصبياً؛ لأن جهته أقرب، أو لأن جهته أسبق، أحسن العبارة بالسبق، أو بالقدم.
- عندنا: زوجٌ، وأبٌ، وابن ابنٍ.
- الزوج يأخذ الربع، لوجود ابن الابن. الأب، أول شيء هل يرث تعصبياً؟ لا يرث تعصبياً، لماذا؟ لوجود ابن الابن، وابن الابن جهته مقدّمةٌ على جهة الأبوة، فنقول: يأخذ السدس؛ لثلاث يسقط، نعم ﴿وَلِابْنِئِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: 11].
- ابن الابن أخذ الباقي تعصبياً، فديمّ ابن الابن على الأب؛ لأن جهته، جهة البنوة مقدّمةٌ على جهة الأبوة.
- هنا مثالٌ للتفاوت في الدرجة: زوجةٌ، وأبٌ، وأبو أبٍ.
- الزوجة لها الربع، لعدم الفرع الوارث، من الذي يرث؟ الأب وأبو الأب كلهم من أصحاب التعصيب، وكلهم من جهة واحدة، وهي جهة الأبوة، نقول: لكن الأب أقرب، فبناءً على ذلك يأخذ الباقي تعصبياً ويسقط أبو الأب؛ لأنه محجوبٌ بمن هو أقرب منه. الزوجة هنا لها الربع، والأب الباقي تعصبياً؛ لأنه ليس معه معصّبٌ سواه، ولا من هو أحق منه بالتعصيب.
- ثم أبوه وإن علا، ما لم يكن إخوةً.
- هنا مثال لماذا؟ زوجةٌ، وبنْتُ، وأبو أبٍ، وأخٌ لأمٍّ.
- هنا الزوجة تأخذ الثمن؛ لوجود البنت. البنت تأخذ النصف. أبو الأب مع الأخ لأمٍّ، هذا على مسألة الجد مع الإخوة، فمن يُسقط الإخوة بالجد، فيجعل المال الباقي تعصبياً لأبي الأب، ومن يُشركهم، فهو على ما قلنا في التشريك. لا، هنا أخٌ لأمٍّ، عفواً أنا ما انتهيت، أخٌ لأمٍّ، هو محجوبٌ بأبي الأب، فبناءً على ذلك لا يرث، فأبو الأب هنا أخذ السدس؛ لوجود البنت، وأخذ الباقي تعصبياً لكونه أولى رجلٍ ذكرٍ.
- هنا مثال: زوجةٌ، وأبو أبٍ، وأخٌ شقيقٌ.
- الزوجة تأخذ الربع. أبو الأب يأخذ الباقي تعصبياً. والأخ الشقيق يسقط على قولنا من أن الجد يُسقط الإخوة، أما إذا قلنا من أن الإخوة والجد يشتركون في المال، فنرجع إلى كيفية التوريث للجد مع الإخوة، إما المقاسمة، وإما أن يأخذ ثلث الباقي، أو السدس، إن كان مع فرضٍ أو بدون فرضٍ، على ما مربنا في ما مضى.

قال: "ثم بنو الأب، ثم بنوهم، وإن نزلوا"، طبعًا هذه حتى نأتي عليها، ما تحتاج تقرأ يا صهيب، سنأتي بها توضيحًا؛ لأن القاعدة لكم قد بيّناها بما تقدّم من اعتبار الجهات، ثم القرب، ثم القوة، ثم بنو الأب، ثم بنوهم وإن نزلوا.

• هنا عندنا مثال: زوجة، وبنّت، وأخ شقيق.

بنو الأب، من هم بنو الأب؟ بنو الأب هم الإخوة، بنو أبي الميت، الميت بنوه إخوته، بنو أبيه إخوته، أليس كذلك؟ فلما قال عبّر بنو الأب، فالمقصود هم الإخوة، ولذلك في المثال أمامكم: زوجة، وبنّت، وأخ شقيق. الزوجة تأخذ الثمن؛ لوجود البنت. والبنت تأخذ النصف؛ لعدم المعصّب، عدم المشارك. الأخ الشقيق يأخذ الباقي تعصيبًا؛ لأنه أولى رجل ذكر.

• مثل ذلك: زوجة، وبنّت، وابن أخ شقيق.

الزوجة لها الثمن، البنت النصف لما ذكرنا، ابن الأخ الشقيق أولى رجل ذكر، كذلك هنا الأخ لأب يأخذ الباقي تعصيبًا، والأم تأخذ الثلث؛ لعدم الفرع الوارث، وأيضًا عدم الجمع من الإخوة، والزوج له النصف. ابن الأخ لأب هنا وارث، فيرث الباقي تعصيبًا، بعد أخذ الأم للثلث.

"ثم بنو الجد، ثم بنوهم" بنو الجد الذين هم إخوان أبي الميت، وإخوان أبي الميت هم أعمامه، لا بد أن يعني التنوع في هذه العبارة تزيد من حركة الذهن، بنو الجد، بعض الناس ما يعرف من بنو جده، بنو جده هم أعمامه؛ لأنهم إخوة لأبيه، لأجل ذلك هنا قال: زوجة، وبنّت، وعم ابن جدّ، الذي هو إما شقيقًا أو لأب، فيأخذ المال تعصيبًا.

• مثال أيضًا: بنتان، وابن عمّ.

البنتان يأخذن فرض الثلثين، وابن العم يأخذ الباقي تعصيبًا؛ لأنه أولى رجل ذكر. قال: "وعلى هذا، لا يرث بنو أب أعلى مع بني أب أدنى منه، وإن نزلوا، وأولى كلّ بني أب أقربهم إليه، فإن استوت درجاتهم، فأولاهم من كان لأبوين". هذه هي العبارة التي مثلناها لكم بالقرب في الدرجة، ثم القوة.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

